



ويبقى الجيش درع الوطن وسيفه

واقع الحال يؤيد وبيبارك اليد القوية التي أمسكت بها القوات المسلحة زمام الأمور في مواجهة أحداث العباسية التي كان من شأنها النيل من هيبة القوات المسلحة والتطاول على صرح يعتز به الشعب ولا يسمح بالمساس به مما اكسب القوات المسلحة تأييداً شعبياً واعلامياً ضم القاعدة الشعبية وأصحاب الفكر والمثقفين من أبناء هذا الشعب ، وبهذا فان القوات المسلحة قد أطلقت في وجه الفوضى والانفلات السلوكي الغير مسئول بروحي نوبة صحيان ليفيقوا مما لحق بهم من ضلال أغشى عيونهم ويفرض نقطة نظام على الأحداث يلتزم بها الجميع فلا مجال لأي انفلات أو تسبب يمس هيبة الدولة وأساسيات سيادتها على أراضيها تطبيقاً لقوانينها الملزمة .

ولاشك أن المتابع لما اتفق على تسميته بثورات الربيع العربي رغم معارضتي لهذه التسمية، يرى بوضوح أن الأداء المصري خلال وبعد اندلاع الثورة اختلف تماماً عما حدث ويحدث في ليبيا وسوريا واليمن والسودان حيث اتسم أداء الجيش المصري بالتحضر وهي سمة من سمات شعب عاش وصنع وكتب التاريخ عبر الزمان .

فلا نستطيع أن ننكر أن جيش مصر العظيم الذي ثار لهزيمة ١٩٦٧ ومحاهها بنصر أكتوبر ١٩٧٣ ليعيد لحيلنا والأجيال التالية الشعور بالكرامة والثقة بالذات والإيمان بالمستقبل بعد أن كان قد تزعزع ،وقد ظهرت عظمته مرة أخرى في أداء متميز نزع فتيل الأزمة قبل أن تنفجر وتخرج عن حدود السيطرة التي تجر مصر في حروب أهلية متعددة الأطراف كل طرف منها يسعى لركوب موجة يظنها الموجة الوحيدة التي ستصل به إلى حكم البلاد .

وإذا كان لنا أن نجتهد في أن نرسل رسائل قصيرة إلى المجلس العسكري في رؤية يحكمها المنظور الاقتصادي والصناعي لما يدور محلياً دون أن نغفل التوجه العالمي ... فلنا أن نقول :

(١) الجيش درع الوطن وسيفه عليه أن يحمى الحدود برأً وبحراً وجواً من أي اعتداء خارجي ويحمى الشعب من أي اعتداء قد يقع عليه بفعل دولة خارجية أو فئة باغية.



- (٢) تأمين المناطق الحدودية والنائية لأن عن طريقها تتم عمليات التهريب للأسلحة والمخدرات.
- (٣) العمل على غلق الأنفاق وتنظيم تداول البضائع بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية عبر المنافذ الشرعية .
- (٤) الحفاظ على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دون المساس بها من طرف واحد لأن في ذلك الخطر كل الخطر .
- (٥) توسيع مجال الاستفادة من إمكانيات الجيش المصري التي تناسب الأوضاع الأمنية الحالية مثل طائرات الهيلوكبتر والإسعاف الطائر .
- (٦) الحفاظ على مكانته المكتسبة من احترام كافة الأطراف له لمواقفه وذلك بالوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ما بقيت وسائلهم سلمية ومشروعة وأن ينأى بنفسه عن الانسياق وراء أية مهاترات استفزازية قد تثيرها أية جماعة أو فئة .
- (٧) إعادة الانضباط والضرب بيد من حديد على أيدي عناصر البلطجة والاعتداء على المواطنين وترويعهم ولا بأس من تطبيق قانون الطوارئ والأحكام العسكرية على هذا النوع من الجرائم ما بقيت تلك الجرائم تشكل ظاهرة ، فالأمر مرتبط بزوال الظاهرة وليس بفترة زمنية يسقط بعدها .
- (٨) تغليظ العقوبة على أي اعتداء على رجال الشرطة ورجال الأمن حتى ولو كانوا رجال أمن غير نظاميين تابعين للشركات والمؤسسات الاقتصادية والبنوك .
- (٩) الحرص على توجيه القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية للمحاكم الاقتصادية المتخصصة حتى لا تصدر أحكاماً جنائية أو مدنية يصعب تنفيذها دون أخذ واقع الحال في الاعتبار حذراً وأن المجال مفتوح أمام المتضرر ليلجأ للتحكيم الدولي مما قد يلحق الضرر بالخزانة العامة من تعويضات باهظة.
- (١٠) تقنين وتأهيل شركات الأمن الخاصة لتصبح طرفاً معاوناً للجهاز الأمني التابع للدولة والإشراف على أدائها دعماً لمنظومة الأمن العام .



بقى أن نشير إلى أن واقع الأحداث من تجربته العملية قد أضاف للقوات المسلحة دوراً مستجداً أصيلاً ألا وهو أن يبقى حكماً بين الأطراف يمنع انفلات المواقف ويتصدى لها في الوقت المناسب بالحزم والقوة اللازمة .

كما عليه أن يحافظ على الشرعية ويحميها من أي اعتداء قد يقع عليها وكذا الحفاظ على الدستور من أي انتهاك أو اعتداء قد يلحق به من أي طرف . وكذا الحفاظ على وحدة الشعب متماسكة دون تفرقة لأسباب عرقية أو عقائدية أو جغرافية أو مهنية .

تحية واجبة لجيش مصر العظيم الذي اثبت على الدوام أنه درع الوطن وسيفه دون وجود لأي بديل آخر ورغماً عن انف كل قوى الظلام.